نص ردن

الدكتور "XXL"

■ علاء حسن

يصر بعض المسؤولين والسياسيين على تعريفه بلقبه العلمي الدكتور فلان ، حينما يكون ضيفا في لقاء تلفزيوني ، وفي المساحة المخصصة له للحديث يستعرض الدكتور إمكانياته الفذة في استخدام منظومة الدفاع عن الأداء الحكومي ، والإشادة بالمنجزات المتحققة طيلة السنوات الماضية ، ثم يشير إلى دور المسؤولين من حملة الشهادات العليا في بناء دولة المؤسسات بوصفهم من التكنوقراط ، والحديث في هذا الشأن لا يشمل المتحدث ، لأنه يعلم قبل غيره بان شهادته من نوع " الكلك " أي مزورة بالقاموس الشعبي العراقي ، واللقب العلمي حصل عليه من قبل فضائيات ، اعتمدته زبونا دائما للحديث عن القضايا مثار الجدل والخلاف .

الجهة المتخصصة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المسؤولة عن معادلة الشهادات تعرضت في العام الماضي إلى تهديد من وزير سابق، لأنها رفضت معادلة شهادته العليا فلوح بمعاقبة أعضائها، لأنهم كشفوا أكذوبة الدكتور، واللقب العلمي الذي حصل عليه عن طريق المراسلة من جامعة غير معروفة في دولة آسيوية .

هيئة النزاهة واللجنة النيابية المعنية بالكشف عن ملفات الفساد ومكافحته، تقع عليهما مسؤولية كشف أصحاب الشهادات العليا المزورة، أو الصادرة من جامعات غير معروفة، لا تعترف بها وزارة التعليم العالي ، ويبدو أن الجهات الرقابية غير معنية بهذا الأمر في الوقت الحاضر ، لانشغالها بملفات الفساد الأخرى من العيار الثقيل التي جعلت العراق يحتل مراتب متقدمة في قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم .

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تمتلك البيانات الدقيقة عن آلاف السياسيين الذين يدعون أنهم يحملون شهادة الدكتوراه ، والمفوضية هي الأخرى ترفض الكشف عن هذا الملف ، فتجاهلت مبدأ الشفافية ، وتركت الأمر في طي الكتمان لان شهادة الدكتور الفلاني المزورة لا تعنيها ، لأنه قدم شهادة أخرى تسمح له خوض الانتخابات التشريعية او المحلية .

المتابع للفضائيات يستطيع في دقائق إحصاء أكثر من عشرة مسؤولين او سياسيين تنتابهم السعادة حين يخاطبهم المذيع او المذيعة بلقب الدكتور المتخصص بالشأن العراقي وشؤون أخرى تطلق مجانا في اللقاء التلفزيوني ، وفي زمن النظام السابق اتجهت رغبة الكثير من المسؤولين وقتذاك نحو الحصول على شهادات عليا ، وبطرق معروفة لدى الأساتذة والأكاديميين العاملين حاليا في الجامعات العراقية ، وقبل هذا التوجه بسنوات عديدة ، فقدت جامعة بغداد سمعتها العلمية ، حينما أصبح عشرات المسؤولين يحملون لقب دكتور من نوع "XXL" ولا احد يعترض أو يحتج ، لان الدخول في هذا المعترك في ذلك الوقت يفضي إلى التصفية الجسدية في اقل تقدير .

بعض المسؤولين والسياسيين يحملون لقب الدكتور عن جدارة واستحقاق ، وهؤلاء ضاعوا وسط المئات ممن انتحل اللقب ، وسط غياب الضوابط والمعايير لإثبات حقيقة حصول بعضهم على شهادات حقيقية ،و أصحاب الشهادات العليا من الجيل السابق العاملين حاليا في الجامعات العراقية كانوا يخضعون لإجراءات صارمة لمعادلة شهاداتهم ، فخريجو الجامعات الغربية كانت لهم أفضلية على زملائهم الذين حصلوا على شهاداتهم من الاتحاد السوفيتي آنذاك وأوربا الشرقية ، وصرامة تلك الإجراءات كانت تخضع لاعتبارات سياسية كجزء من منهج النظام في التعامل مع الكفاءات العراقية الوافدة من الخارج ، تلك الصرامة فقدت فاعليتها هذه الأيام سواء كانت مرفوضة او مقبولة ، جائرة او حازمة .

ما يعزز قناعة المسؤول بلقبه تجنيد منتسبي مكتبه وعناصر حمايته باستخدام مفردة الدكتور ، فتراهم يرددون عبارات الدكتور في الاجتماع ، الدكتور مسافر الدكتور نائم ، وحلاق الدكتور ، سائق الدكتور، خياط الدكتور ، وصاحب المعالي الدكتور ، اما البيانات الرسمية فتكون مفردة الدكتور حاضرة أكثر من مرة وبحجم "XXL" ، ودكتور جرح الجديد عيونك تشوفه.

مدير مكتب حقوق الإنسان في ميسان:

إنجاز ملف المقابر الجماعية يتطلب توفر الإمكانيات الفنية

□ ميسان / رعد الرسام

أكد مدير مكتب حقوق الإنسان في ميسان أن تصفية تركة النظام السابق المتعلقة بضحايا المقابر الجماعية يتطلب توفر الإمكانيات الفنية والكوادر التخصصية للإسراع بإنجاز هذا الملف وتحديد هويات الرفات وتسليمها لذويها.

وبين أحمد ستوري للمدى ان عدد المقابر الجماعية المكتشفة في عموم محافظة ميسان لغاية الآن بلغت ٥ مقابر مشيرا الى أن هنالك احتمالات كبيرة بوجود أعداد أخرى من المقابر التي لم يتم اكتشافها للآن وأوضح ستوري " المقابر التي تم الكشف عنها توزعت بواقع ٣ مقابر جماعية في منطقة (سيد منيهل) ومقبرة واحدة عند طريق الطيب ومجموعة من القبور المفردة ضمن مقبرة شهداء ثورة مايس في مركز المحافظة " مبينا ان المقابر الجماعية الأولى تضم رفات عشرات الأفراد الذين تم إعدامهم من قبل النظام السابق فيما يعتقد ان القبور المفردة في مقبرة الشهداء بمركز المحافظة تضم رفات أكراد عراقيين غيبهم النظام السابق أيضا.

وعن عدم تحديد هويات الرفات التي تضمها المقابر المكتشفة لغاية الآن بهدف تسليمها لذويها قال ستوري " في البدء يجب الإشارة الى تعرض هذه المقابر للحفر العشوائي من قبل المواطنين وذوي المفقودين بعيد سقوط النظام السابق ورغم تفهمنا للدوافع الإنسانية والعاطفية لهؤلاء المنكوبين إلا أن عمليات الحفر والبحث العشوائي خلفت عبثا في المواقع ما تسبب بتداخل عظام الرفات وطمس الكثير من الأدلة التي تقود الى هويات الضحايا ،ثم اننا لا زلنا نفتقر الى الإمكانيات الفنية والكوادر المتخصصة في هذا المجال من جهة الطب العدلي ومختبر فحص الحمض النووي لتحديد هويات الضحايا ونأمل من الجهات المعنية في الحكومة توفيرها لانجاز مفاصل هذا الملف الإنساني" ولفت ستوري الى أن مكتبه قام خلال الفترة الماضية بتحديد المقابر المكتشفة ورسم الخرائط الخاصة بها وتعيين حراسات لبعضها . مختتما " كذلك هنالك مقبرة تضم رفات ٤٥ شخصا معروفي الهوية من ضحايا الحرب العراقية الإيرانية سبق وان تم تسليمها للجانب العراقي من إيران قبيل سقوط النظام وظلت في مخازن المستشفى العسكري في حينها حيث قام احد المواطنين بنقلها ودفنها مع المعلومات المتعلقة بها في مقبرة بضواحي مدينة العمارة وقد قمنا من جهتنا بتعميم أسماء ومعلومات هؤلاء الضحايا على جميع المحافظات وتمكنا خلال الأيام القليلة الماضية وبالتنسيق مع رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس المحافظة بتسليم ٣ من الرفات الى ذويهم ونأمل أن يراجعنا ذوو الضحايا المتبقين لانجاز عمليات التسليم."

مجلس بغداد: احتجزنا أصحاب ٧١ مولدة مخالفة ونخشى عدم جدية وزارة النفط

□ بغداد / المدى

أكد مجلس محافظة بغداد، احتجاز أكثر من ٧١ صاحب مولدة لمخالفتهم التعليمات الخاصة بتشغيل المولدات الأهلية، معربا عن خشيته من عدم تأمين الوقود اللازم من قبل وزارة النفط للمولدات على اعتبار أن هناك ٣٠٠٠ إلى ٣٥٠٠ مولدة غير مسجلة ولايتم تجهيزها بالوقود.

وقال رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة بغداد غالب الزاملي إن "اللجنة بالتعاون مع الوحدات البلدية إضافة إلى الدوائر التنفيذية وهي وزارة الداخلية متمثلة بشرطة بغداد والتي خرجت على شكل دوريات على جميع أصحاب المولدات الحكومية والأهلية تمكنت من ضبط الكثير من حالات المخالفات في قواطع بغداد للأوامر التي تنص على التشغيل ١٢ ساعة فعلية وبسعر سبعة آلاف أمبير".

وأوضح الزاملي "وقمنا باحتجاز ١٨ شخصا في قاطع الكاظمية و٢٥ في قاطع الرشيد، و٩ في قاطع تسعة نيسان، و١٥ في قواطع أخرى، فضلا عن ١٣ في قاطع مدينة الصدر التي كان الالتزام فيها بنسبة ٩٠٪"، مبينا أن "اللجنة تتابع وتراقب عمل المولدات وفقا للمادة القانونية ٢٤٠ التي تنص على حجز المخالف للتعليمات الحكومية، من اجل تطبيق القانون وقرار مجلس المحافظة".

وأضاف أن "الإفراج عن المحتجزين يتم بمدد متفاوتة على اعتبار أن القائم مقام أو مدير الوحدة الإدارية لديه الحق بالاحتجاز لمدة ١٥ يوما ولكن القاضي عندما يستدعى الشخص المخالف أمامه فأنه يطبق القانون عليه ومن ضمنها حجزه لمدة ٤٨ ساعة والقرار يرجع للقضاة باعتبار أن القضاء مستقل"، لافتا إلى أنه "يتم أخذ تعهدات كاملة تطلق أمام القضاء ليتم مراقبة ومحاسبة صاحب المولدة لضمان العدالة في التوزيع ووصول التيار للمواطن".

وأوضح الزاملي أنه "تم تطبيق ما يقدر بـ٥٢٪ من قرار المجلس في بغداد حول عمل المولدات، وهي نسبة تعتبر جيدة مقارنة مع بقية المحافظات، لكننا لازلنا حتى اللحظة نعاني كثيرا على اعتبار أن ٤٨٪ غير مطبقين للقرار وبالتالي أصبح هناك تذمر من قبل المواطن البغدادي"، فيما حمّل وزارة الكهرباء "مسؤولية ذلك التذمر".

وتابع بقوله "لقد تم الاتفاق مع المسؤولين في وزارة الكهرباء عندما حضروا إلى اجتماعات مجلس المحافظة المكثفة وفي مركز وزارة الكهرباء وأوضحوا لنا بان هناك مدة عمل ستستمر لثمانية ساعات تجهيز للمواطن بالكهرباء الوطنية، وعلى هذا الأساس اتخذنا قرار عمل المولدات بتجهيز المواطنين بـ١٢ ساعة فعلية بسعر سبعة آلاف دينار للأمبير الواحد"، مشيرا إلى أن "هذا الاتفاق جاء بعد أن حصلنا على حصة وقودية هي ٣٥ لتر لكل kv لأصحاب المولدات الأهلية والحكومية".

وأفاد الزاملي "وعليه بدأ العمل بالقرار اعتبارا من ٦/١ على أن ينتهي في ٩/٣٠ / ٢٠١١ أثناء ارتفاع درجات الحرارة، وتم مراعاة شهر رمضان"، موضحا أن لجنته "تسعى مع وزارة النفط لتأمين حصص إضافية من وقود المولدات وقد تكون بالسعر التجاري، حيث تم الاتفاق مع الوزارة وفتحت منافذ في جانبي الكرخ والرصافة لتقليل العبء عن كاهل المواطن البغدادي".

وتابع مؤكدا أن "وزارة النفط أبلغت المجلس بضرورة أن يكون هناك تامين لوصول الحصص من المستودعات سواء الموجودة في واسط أو في بيجي وهذه يتم تأمينها ونقلها إلى صاحب المولدة بالحوضيات بعد أن يتم الاتفاق مع المجالس البلدية والمحلية".

وأعرب رئيس لجنة الطاقة عن خشيته من عدم تأمين وزارة النفط حصص المولدات الأهلية من الوقود على اعتبار أن هناك ٣٠٠٠ إلى ٣٥٠٠ مولدة غير مسجلة وبالتالي فأن تلك المولدات بحاجة إلى تأمين وقود، إلا أن وزارة النفط وعدت بان توفر بحدود ٣٠٪ من النسبة العاملة البالغة ٦٧٥٠ مولدة في بغداد"، مبينا أن "نسبة الـ٣٠٪ تغطي عمل نحو ١٣٠٠ مولدة وبالتالي سيكون هناك عجز كبير و لا نستطيع محاسبة ومراقبة الجميع على اعتبار أن هناك ٣٥٠٠ مولدة في حين تقوم وزارة النفط بتجهيز ١٣٠٠ مولدة فقط وهو عبء كبير على الحكومة المحلية في بغداد وحتى إن وجدت الرقابة فستكون عقيمة".

ولفت إلى أن "هذه العملية وضعت أصحاب المولدات في حيرة من أمرهم لان صاحب المولدة كان يعوض عندما تكون هناك كهرباء وطنية وبالتالي عندما يكون الاشتغال لـ١٢ ساعة فعلية يصبح صاحب المولدة في موقف صعب لأنه لا يستطيع توفير الوقود وبنفس الوقت لا تكون هناك إدامة للمولدات على اعتبار أن هناك محركات تستهلك في العمل وبالتالي يصعب علينا تأمين تيار كهربائي كامل من صاحب المولدة".

لجنة الصحة والبيئة تبحث معوقات العمل لإقرار تشريعات جديدة

□ بغداد / قيس عيدان

بحث وزير الصحة الدكتور مجيد حمد أمين خلال الاجتماع التنسيقي والتشاوري الذي جمع رئيس وأعضاء لجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب مع مدير الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية في مركز الوزارة والدوائر التابعة لها .مؤكداً خلال الاجتماع على الدور الرئيسي والحيوي الذي تلعبه لجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب في تقويم أداء الوزارة ومساعدتها على تبني سياسة دوائية تشكل موضوعة أساسية لسهولة وصول الدواء الأمن والفعال للمواطن العراقي وصولا الى تحقيق الهدف الأسمى بإيجاد نظام صحي متطور يتكفل بتقديم أفضل الخدمات الصحية لأبناء شعبنا العزيز.

من جانبه ثمن رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب الدكتورة لقاء الياسين مبادرة وزير الصحة في عقد هذا الاجتماع للوقوف على المشاكل التي تعيق وصول الدواء الى مراجعي المؤسسات الصحية ووضع التوصيات والحلول ورفعها الى مجلس النواب لإقرار تشريعات جديدة من شأنها ضمان انسيابية الدواء وضمان سرعة وصوله الى المواطن .

في سياق آخر طلبت دائرة الأمور الفنية بمفاتحة مجلس السرطان حول استحداث وحدات العلاج بالنظائر المشعة في مستشفى الإشعاع والطب النووي .أفاد بذلك معاون مدير عام الدائرة الدكتور عدنان شنون عاتي مبينا ان المفاتحة تضمنت دراسة الأمور الفنية المتعلقة بعملية إنشاء الوحدات المذكورة، وعملية تجهيز ونصب المعدات المتطورة الخاصة بالفحص والعلاج، وتهيئة الملاكات الطبية والصحية المتخصصة لهذه الوحدات إضافة الى تذليل معوقات العمل وأمور أخرى ذات الصلة. كما قامت الدائرة / اللجان الاستشارية بمفاتحة دائرة العمليات الطبية والخدمات المتخصصة في الوزارة بخصوص البرنامج التدريبي لأزمات نقل الدم والطوارئ ضمن برنامج الاتحاد الأوروبي والمتضمنة بعدم الممانعة لـ (نقل الجانب العلاجي من فصل خلايا الدم الى المستشفيات مباشرة مع الملاكات والمستلزمات لتسهيل خدمة المرضى وتواصلت نشاطات قسم اللجان الاستشارية حيث تمت مفاتحة دائرة العيادات الطبية الشعبية حول شمول عيادات الالم بالتصنيفات المحددة من قبل الطبيب الاختصاص، ومفاتحة شركة B-Braun حول فشل المواد المجهزة من الشركة في الفحوصات المختبرية والتوصية بعدم قبول مواد تعويضية بديلة من قبل نفس الشركة . إضافة إلى مناقشة مطابقة بعض الادوية للمواصفات العالمية مع الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية..أقامت دائرة الأمور الفنية في وزارة الصحة دورات تدريبية خاصة باستخدام أجهزة المفراس الحلزوني الحديثة خلال شهر تموز الجاري .واشار معاون مدير عام الدائرة الدكتور عدنان شنون عاتي إلى قيام شعبة التدريب والتطوير بتنفيذ هذه الدورات في قسم إدارة الأجهزة الطبية بالتنسيق مع ممثلي شركة سيمنس العالمية حيث استمرت هذه الدورات لمدة أربعة أيام ، وشارك فيها عدد من الملاكات الطبية والصحية للمؤسسات الصحية المستخدمة لهذه الأجهزة المتطورة بهدف زيادة الخبرات والارتقاء بمستوى الأداء والممارسة في عملية استخدام هذه الأجهزة لتقديم أفضل الخدمات الصحية للمواطنين .

وعلى صعيد نشاطات قسم إدارة الأجهزة الطبية قامت ملاكات القسم بعملية فحص لدفعة جديدة من اجهزة الأشعة الرقمية الواردة ضمن المنحة الأمريكية وذلك في قسم توزيع المستلزمات الطبية .. كما تمت مفاتحة دوائر صحة كربلاء ، نينوى ، واسط ، البصرة ، ديالى ، وصحة بغداد الرصافة لتهيئة أماكن نصب أجهزة.

الوقود يفاقم أزمة الكهرباء ببغداد ويهدد السياحة في النجف

□ بغداد- النجف / متابعة المدى

تراجع العراق مؤخرا في تزويد سكانه بالطاقة الكهربائية وسط ارتفاع شديد في درجات الحرارة تجاوز الـ٥٠ مئوية، في وقت يعد فيه الوقود احد أسباب الأزمة إلى جانب انه قد يهدد السياحة الدينية في النجف.

وبشكل عام لا يزال العراق يعاني نقصا شديدا في إمدادات الكهرباء ويشكل هذا مصدرا رئيسيا للغضب الشعبي تجاه السلطات التي فشلت في التغلب على المشكلة رغم وفرة في الإيرادات النفطية.

ويحتاج العراق لأكثر من ١٥ ألف ميغاواط لتلبية ذروة الطلب في فصل الصيف لكن وزارة الكهرباء تتوقع ألا يزيد المعروض هذا الصيف عن سبعة آلاف ميغاواط.

وتقول وزارة الكهرباء إنها تفقد الكثير من الطاقة بسبب الحمل الزائد والتجاوزات من قبل المنازل والمؤسسات الحكومية وأعمال التخريب. وتعد العاصمة بغداد واحدة من المناطق التي تتفاقم فيها أزمة الطاقة الكهربائية منذ نحو ثماني سنوات، ويقول أبو مثنى ويملك مُجَهزا صغيرا للطاقة الكهربائية في إحدى ضواحي العاصمة "مجلس المحافظة لم يزودنا هذا الشهر بالحصة المجانية من الكاز (الوقود).

وتابع "تصرف مجلس المحافظة جعلنا نرفع سعر الأمبير إلى ٢٥ ألف دينار وتحتاج كل أسرة على الأقل إلى ٣ امبيرات لتشغيل وحدات الإضاءة والمكيفات المحلية وأجهزة حفظ الطعام وتبريد الماء.

ومقابل ارتفاع سعر الأمبير يقول أبو مثنى إن سبب ذلك يعود لارتفاع سعر اللتر الواحد من الوقود إلى نحو ١٨٠٠ دينار.

.وقال عبد الحسن راضي ويملك مولدة أهلية "مجلس بغداد يلومنا كثيرا. هو السبب ويلومنا. لغاية اليوم لم يجهزنا بلتر واحد من الكازويل لهذا الشهر. هذا أربك عملنا".

لكن السلطات المحلية نفت ذلك، وقال رئيس لجنة الطاقة في مجلس المحافظة غالب الزاملي: إن "جميع أصحاب المولدات استلموا الحصص المقررة لهم من الوقود باستثناء الذين ليس لديهم كوبونات التجهيز". "هذه إشاعات يطلقها أصحاب المولدات فيما بينهم من اجل رفع سعر أمبير الكهرباء. نحن نراقب عملهم وفي حال تقصير أي منهم فستوجه له عقوبة قد تصل إلى الحبس لعدم التزامه بالأوامر"، بحسب ما ذكره الزاملي.

وفي النجف، يؤكد المحافظ عدنان الزرفي على أن أزمة وقود السيارات في حال استمرارها ستشكل أزمة للسياحة في المحافظة.

وعلى الرغم من تأكيد الزرفي بان الوضع تحت السيطرة إلا انه اقر بان المنتج ليس بالحجم الذي يكفي المحافظة التي تستقبل زوارا بأعداد كبيرة خاصة في شهر رمضان.

وبحسب آخر برتوكول وقعه العراق مع إيران فان ٦ آلاف زائر إيراني يدخل النجف يوميا عدا زوار من المحافظات والدول الأخرى.

ويعول المحافظ على افتتاح محطات وقود جديدة للقضاء على الاختناقات الحاصلة على المحطات الحالية، ويقول إن "افتتاح المحطات مستمر وهناك محطة حكومية كبيرة ستفتتح خلال الأيام القليلة المقبلة ستنهي تقريبا الاختناقات داخل المحافظة".

وافتتحت في النجف محطة وقود متكاملة غير حكومية لحساب القطاع الخاص بكلفة ٥٦٠ مليون دينار وبطاقة تخزينية تقدر بـ ٣٠٠ ألف لتر من المنتجات المختلفة.

ويرى الكثيرون ومنهم سائق سيارة أجرة يدعى حيدر حسين أن المحطات الأهلية لا تساعد في القضاء على أزمات الوقود بقدر ما يحرص أصحابها على تحقيق أرباح على حساب حاجة المواطنين من خلال تهريب الوقود وبيعه في السوق السوداء. صاحب المحطة الجديدة نصير محمد نفى أن تكون هناك عمليات لتهريب الوقود على الأقل في النجف كونها غير حدودية، وقال إن وجود المحطات الأهلية يساهم كثيرا في التخفيف من الأزمات وتساعد المحطات الحكومية. ولكن الحكومة المحلية في النجف تنظر إلى القطاع الخاص بشكل آخر حيث تعتبره شريكا في حل المشاكل الاقتصادية في البلاد التي عانت سنوات من الحروب والعقوبات الدولية.

ويشدد الزرفي على أن محطات الوقود حتى تنجح يجب أن تزود بوقود مستمر حتى تستطيع أن تساعد المحطات الحكومية وتفك الاختناقات.

من كل محافظة خبر

ميسان:

انتقادات لعدم إقالة مدير السجن

انتقد عضو مجلس محافظة ميسان رئيس لجنة الأمن سرحان سالم ، قرار وزير العدل حسن الشمري بعدم إقالة مدير سجن ميسان رغم تصويت أعضاء مجلس المحافظة على عزله من هذا المنصب. وقال سالم " قرار وزير العدل بعدم اقالة مدير سجن المحافظة يعد استهانة بإرادة أبناء ميسان التي يمثلها مجلس المحافظة". وأضاف ان " أعضاء مجلس المحافظة يستنكرون تجاهل وزارة العدل لقرارهم القاضي بعزل هذا الشخص عن منصبه".وكان وزير العدل حسن الشمري رفض في تصريح صحفي إقالة المدير الجديد لسجن ميسان نجم عبد الله بعد ان رفض مجلس محافظة ميسان أمر تعيينه لهذا المنصب.

كربلاء:

تحذيرات من نصابي التبرعات

حذر عدد من المسؤولين الأمنيين في محافظة كربلاء عن قيام بعض النصابين والمتسولين بالتجوال في الشوارع وطرق الأبواب بحجة جمع التبرعات لضحايا الانفجارات التي حدثت في كربلاء في الزيارة الشعبانية السابقة.

وقال مدير شرطة كربلاء اللواء احمد زويني ، ان هؤلاء يرتدون ملابس متسولين وهم شباب لا يستحقون الصدقة يطرقون الأبواب في أوقات خروج الرجال لأداء أعمالهم مما يثير الرعب والخوف للعوائل ويشكلون خطرا على الأطفال مناشدا جميع العوائل بإبلاغ الدوريات المنتشرة في عموم المحافظة للقبض على هؤلاء فهم يعتدون على الأطفال من خلال سرقة الحلي الذهبية منهم او سرقة المنازل بأكملها.

ذي قار:

رصد ٥٠ مليار دينار لإنشاء شبكة مجار

رصدت وزارة البلديات والأشغال العامة مبلغ ٥٠ مليار دينار عراقي لإنشاء شبكة للمجاري والصرف الصحي في مدينة الرفاعي . وقال مدير مجاري الرفاعي المهندس احمد حسين ، ، إن وزير البلديات المهندس عادل مهودر وخلال زيارته الأخيرة لمدينة الرفاعي أمر برصد ٥٠ مليار دينار لإنشاء شبكة المجاري . وأوضح إن العمل سينطلق بالمشروع خلال العام المقبل ٢٠١٢ ويشمل تصريف المياه ثقيلة من أحياء المدينة إلى وحدة المعالجة الواقعة شرقي المدينة . يذكر أن وزارة البلديات قامت في عام ٢٠٠٨ بإنشاء وحدة معالجة شرق مدينة الرفاعي بكلفة ٥٣ مليار والتي وصلت نسبة الانجاز فيها ٤٩٪.